منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

المصارف الإسلامية

الدكتور
صالح حميد العلي
أستاذ في كلية الشريعة
قسم الفقه الإسلامي وأصوله

جامعة دمشق
١٤٣٤ - ١٤٣٥ هـ
٢٠١٣ - ٢٠١٤ م

المبحث الأول

أهمية الاقتصاد الإسلامي ومفهومه

جربت البشرية أنظمة اقتصادية عدة؛ الرأسمالية، والاشتراكية، والمختلطة، وحاولت من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق سعادة الإنسان، ولكنها فشلت نسبياً في الوصول إلى كافة غاياتها، إذ إنها أفرزت في مجتمعاتها مشكلات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، كالتضخم، والبطالة، وانتشار الجرائم... ولم تستطع حلَّها حتى الآن.

ويعود أهم أسباب فشلها في تحقيق أهدافها إلى نظرتها غير الواقعية للإنسان والكون والحياة. إذ إنها لم توفَّق بإقامة التوازن بين مطالب الإنسان المادية والروحية، وأدى ذلك إلى هدم الجوانب النفسية والوجدانية في الإنسان، لأن هذه النظم لم تعطِ الأولوية في مبادئها ونظرياتها الجوانب الإنسانية والأخلاقية.

واعترف الباحثون الاقتصاديون المنصفون بهذه الحقيقة، فراحوا يبحثون عن نظام بديل عن هذه الأنظمة يقوم على قواعد أخلاقية، تراعي العدالة، وتحفظ للإنسان كرامته، وتجعله مواطناً صالحاً يسعى لمصلحة نفسه بما لا يضر مصلحة مجتمعه. فهذا الاقتصادي الفرنسي "جاك أوستروي" يؤكد أهمية المعاني السابقة وضرورة وجودها في اقتصاد أخلاقي، يمكن أن يحمل رسالة الرفاهية والسعادة للبشرية جميعاً، ويتحاشى المراحل المحزنة التي مرت بها الرأسمالية الصناعية، ويرى "جاك أوستروي" أن الاقتصاد الإسلامي هو البديل عن تلك الأنظمة الاقتصادية فيقول: "وخَلْق الاقتصاد الإسلامي قد يعني بلا شك لأكثر الذين أضاعوا أصلهم بسبب التغريب السطحي للعالم تحركاً فكرياً جديداً، ولم يستطع الغرب ملء الفراغ الذي أوجده بتهديمه التوازن السابق - أي هدم التوازن بين الجانب المادي والروحي في الإنسان -

وهذا خطأ فادح يسجله التاريخ، لأن هذه الشعوب ستفتش عن أنظمة أخرى، تطلب فيها حكمة فقدت من أسواق الغرب... إن بروز **اقتصاد إسلامي** يمكن أن يحمل في هذا المجال معنى مزدوجاً، فهو قادر على تحاشي المراحل المحزنة التي مرّ بها التصنيع الغربي، وحدث ظهور اقتصاد إسلامي يبدع الثروات الضرورية الكافية لقيم الإنسان دون هدم التراكيب النفسية والاجتماعية. نقول هذا الحدث هو أكثر من أمل، فهو الاتصال اللازم لمحاولات الإبداع الاقتصادي الأصيل، تقوم به الحضارات التي تريد البقاء كنظم اجتماعية ثقافية ذاتية، وفي هذا الطريق يسير الإسلام بوعي وعمق، وفرصة خلق اقتصاد إسلامي واحتمالات بناء نظام مبدع جديد حري بالتشجيع، وهي فرصة كبيرة سانحة... "[1].

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه" **مجموعة الأصول والقواعد التي تبحث في الظاهرة الاقتصادية على وفق المصادر الشرعية لسد حاجات الناس المادية والمعنوية**"[2]. بيّن التعريف مصادر الاقتصاد الإسلامي، وموضوعه وهو البحث في الظاهرة الاقتصادية التي هي سلوك الإنسان في المجالات الاقتصادية (الملكية، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار...) وفق قواعد مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهدفه المتمثل بتحقيق الرفاهية الشاملة عبر تلبية حاجات الإنسان الاقتصادية والروحية.

---

(١) جاك أوستروي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، تعريب د. نبيل صبحي الطويل، دار الفكر، دمشق، د. ت، (ص/١١٦_١١٨).

(٢) د. صالح حميد العلي، **معالم الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية لموضوعات الاقتصاد الإسلامي ومبادئه وأركانه**، (ص/٢٢).

المبحث الثاني
مصادر الاقتصاد الإسلامي

يقصد بمصادر الاقتصاد الإسلامي مراجعه، وأصوله التي يُستمد منها، ويَستند إليها، ولما كان الاقتصاد الإسلامي جزءاً من الشريعة الإسلامية استمد قواعده وأحكامه من مصادرها. وأهم هذه المصادر القرآن الكريم والسنة النبوية، وكتب التراث الفقهي والاقتصادي الإسلامي. وسنذكر أهم هذه المصادر بإيجاز[1].

أولاً- القرآن الكريم

وهو المصدر الأول للقواعد والمبادئ الاقتصادية، فقد وضع القرآن الكريم قواعد عامة وثابتة في المجال الاقتصادي؛ كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[البقرة: ٢٧٥]. فهذه الآية نصت على إباحة البيع بشكل عام، وحرمة الربا. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾[النساء: ٢٩]. فقد نصت الآية على حرمة أكل أموال الناس دون وجه حق، وأجازت أكلها عن طريق التجارة المشروعة المبنية على التراضي. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾[المائدة: ١]. الذي أوجب الوفاء بالعقود والعهود بشكل عام.

ووضع القرآن الكريم بعض القواعد التفصيلية لأحكام اقتصادية جزئية، لا يجوز الاجتهاد فيها، مثل آيات المواريث التي فصلت أنصبة الورثة تفصيلاً دقيقاً، قال الله سبحانه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

---

(١) هناك مصادر عدة للاقتصاد الإسلامي، ينظر تفصيلها. د. صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي. دار اليمامة، (ص/٢٤-٢٧).

﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ﴾ [النساء: ١١].

وقد ذكر القرآن الكريم كثيراً من المبادئ الاقتصادية منها:

١- المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ﴾ [الحديد: ٧]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ﴾ [المائدة: ١٢٠].

٢- احترام الملكية الخاصة: قال سبحانه وتعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ﴾ [النساء: ٣٢].

٣- الحرية الاقتصادية المقيدة: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ﴾ [النساء: ٢٩].

٤- ترشيد الإنفاق: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٥- التنمية الاقتصادية: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١]. ويشير لفظ "استعمركم" إلى طلب عمارة الأرض الذي يشكل أساس التنمية الاقتصادية.

٦- العدالة الاجتماعية: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ﴾ [الحشر: ٧]. وترشد الآية عبر لفظ "دُوْلَة" الذي يقصد به جعل المال متداولاً بين الناس جميعاً؛ فقيرهم وغنيهم إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وطبقاته.

٧- حماية البيئة: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١١ - ١٢]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. وتشير الآيات إلى ضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها، وعدم إفساد الموارد الطبيعية والاقتصادية التي تعد أهم مكوّنات البيئة وعناصرها.

٨- إباحة الطيبات وتحريم الخبائث: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. فأباح الله تعالى الطيبات من السلع والخدمات، وحرّم منها الخبائث.

٩- استثمار المال وعدم كنزه: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ [النساء: ٥]. وقوله ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا ﴾، أي: استثمروها، وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤].

ثانياً- السنة النبوية

وهي كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[1]. وهي المصدر الثاني من مصادر الاقتصاد الإسلامي، قال الله سبحانه وتعالى:

---

(١) هذا تعريف علماء أصول الفقه للسنة، فهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع، والتشريع يثبت بالقول، أو الفعل، أو التقرير منه ﷺ لتصرفات الصحابة، والسنة عند علماء الفقه: تطلق على ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، وعند المحدثين: تطلق على ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة عند بعضهم، والأكثر أنها تشمل ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي، انظر: أستاذنا الدكتور: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (ص/٢٧-٢٨).

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

جاءت السنة النبوية بكثير من العقود والمعاملات التي تتعلق بالمعاملات المالية، مثل: البيع، والرهن، والشركات، والإجارة، وجاءت بكثير من الأحكام التي نظمت فروع النشاط الاقتصادي؛ كالإنتاج، والتبادل، والاستهلاك.... وسيأتي ذكرها في موضوع صيغ التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر وموضوعات أخرى من هذا الكتاب.

المبحث الثالث
خصائص الاقتصاد الإسلامي

إن لكل نظام اقتصادي خصائصه الأساسية التي تميِّزه من النظم الأخرى، والنظام الاقتصادي الإسلامي له هويته الفريدة، والمستقلة التي تميِّزه من النظام الرأسمالي والاشتراكي، حيث يقوم على عقيدة واضحة المعالم، يستمد منها خصائصه، ومقوماته، وأهدافه، ويرتكز على تشريع إلهي يضبط هذه الخصائص والمقومات. ولما كان النظام الاقتصادي الإسلامي جزءاً من الإسلام، أخذ هذه الخصائص من نظرة الإسلام إلى الكون والحياة والإنسان، ومن المفاهيم الإسلامية والمصادر الشرعية المختلفة، ومن ثَمّ فإنه ينظر إلى هذه الخصائص على أنها ركائز ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل بتبدل الزمان أو المكان.

وخصائص الاقتصاد الإسلامي متعددة[1]، منها: أنه **اقتصاد رباني** وإلهي باعتبار مصدره وهو القرآن والسنة، **وعقدي** لأنه ينبثق من أسس العقيدة الإسلامية ويقوم عليها، وأخلاقي، وواقعي، وإنساني عالمي، ويوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وأنه فريد في نوعه، مستقل عن غيره، وهو اقتصاد موجّه، والمال فيه وسيلة وليس غاية، **وذو طابع تعبدي**؛ لأن ممارسة النشاط الاقتصادي المشروع فيه معاني العبادة التي يثاب فاعلها عند

---

(١) لمزيد من التفصيل ينظر: د. صالح حميد العلي، **معالم الاقتصاد الإسلامي**، (ص/٣١-٤٧). د. محمود بابللي، **الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار الكتب اللبنانية، بيروت، (ص/٥٦-١٣١)، وللمؤلف نفسه: **خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية**، المكتب الإسلامي، (ص/٥٣-١٩٧)، ود. محمد حسن أبو يحيى، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، دار عمار- الأردن، (ص/٢١-٦٨).

الله عز وجل، والملكية فيه لله تعالى، والإنسان مستخلف فيها... ويمكن أن نذكر بعض هذه الخصائص، في الفقرات الآتية.

أولاً- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي

ظلت العلاقة بين الاقتصاد والقيم الأخلاقية موضع جدل ونقاش بين الاقتصاديين منذ القرن السابع عشر الميلادي حتى يومنا هذا، حيث يستبعد بعض الاقتصاديين ربط الأخلاق بالاقتصاد، وعلى هذا قامت النظم الاقتصادية المعاصرة التي فصلت بين الأخلاق والاقتصاد، ولم تميز بين ما هو أخلاقي، وما هو غير أخلاقي في أي سلوك اقتصادي، إذ العَالِم الاقتصادي لا يهتم إلا بالوسائل التي تشبع رغبات الإنسان، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات، ودوافعها، وأهدافها، فما يهمّ الاقتصادي إلا إشباع رغبة الإنسان، بأي شكل كان، وبأي وسيلة، ولو كانت محرمة.

أما الاقتصاد الإسلامي فلا يفرق بين الاقتصاد والأخلاق، بل يربط بينهما برباط وثيق، إذ إن معظم أحكام الشريعة الإسلامية مرتبطة بالأخلاق، وتقوم على أسس أخلاقية ولاسيما المعاملات المالية الاقتصادية. ويمكن ذكر مثال على أهمية القيم الخلقية في الاقتصاد الإسلامي، والآثار المترتبة عليها.

الصدق والأمانة: قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩]. وقال النبي ﷺ: «**البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما، (٣/٥٨)، رقم (٢٠٧٩)، ومسلم، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، (٣/١١٦٤). رقم (١٥٣٢).

فهذه الأصول الأخلاقية تأمر بالتزام الصدق والأمانة أثناء مزاولة النشاط الاقتصادي، فيكون الإنسان صادقاً في معاملته مع الآخرين، وأميناً على عمله، فلا يخون فيه. وبناء على هذه القيم الأخلاقية استنبط الفقهاء المسلمون جملة من المعاملات الاقتصادية، وجعلوا الصدق والأمانة أساساً في صحتها، وترتُّب النتائج عليها، مثال ذلك: بيوع الأمانة: التي يُعتمد تحديد الثمن فيها على ذكر رأس المال الذي اشترى به البائع سلعته. وهي أنواع:

١- **المرابحة**: وهي بيع السلعة بالثمن الذي اشتريت به مع زيادة شيء معلوم من الربح.

٢- **الوضيعة أوالحطيطة**: وهي بيع السلعة بأقل مما اشتريت به، أي: بخسارة معلومة.

٣- **التولية**: وهي بيع السلعة بالثمن نفسه الذي اشتريت به، أي: البيع بلا ربح ولا خسارة.

وسميت هذه البيوع بيوع الأمانة؛ لأن البائع مؤتمن في إخباره عن الثمن الذي اشترى المبيع به[1]. وسيأتي مزيد من الحديث عن هذه المسألة أثناء الكلام عن المرابحة.

---

(١) فإذا خان البائع، فأخبر المشتري بأنه اشترى السلعة برأس مال كذا، فظهر للمشتري أن البائع كاذب في ما أخبره به من رأس المال، ففي هذه الحال، هل يكون للمشتري خيار رد السلعة بسبب خيانة البائع، أو حط مقدار الخيانة من رأس المال وما يقابله من الربح، أو يكون له ذلك كله؟ هناك تفصيل عند الفقهاء، قال الطرفان (أبو حنيفة ومحمد): إن المشتري يخير في هذه الحال، بين أخذ السلعة بالثمن المتفق عليه على حاله، وبين فسخ البيع، وليس له أخذ السلعة بعد تنزيل مقدار الخيانة منها، لأن البائع لم يرض بذلك، وقال الشافعية وأبو يوسف: للمشتري أخذ المبيع بعد حط مقدار الخيانة، من رأس المال، وما يقابله من الربح، ولا خيار له في رد السلعة على البائع. هذا إذا كان البيع ☜

وتوجه الأخلاق المعاملات المالية وتضبطها في الاقتصاد الإسلامي ليس عن طريق النصائح الأخلاقية فحسب، بل يدعم الإسلام ذلك، ويؤيده بقواعد تشريعية إلزامية، تعيد الأنشطة الاقتصادية، والمعاملات المالية إلى مسارها الصحيح إذا ما انحرفت عنه.

ثانياً- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني عالمي واقعي

يدل على إنسانية الاقتصاد الإسلامي وعالميته أنه لم يفرق في المعاملة بين فرد وآخر، أو بين شعب وآخر، أو بين أمة وأخرى، فالناس كلّهم عباد الله، ومن ثَمَّ فإن الإسلام شرع تعاليمه للناس كافة، ولم يقتصر فيها على المسلمين فقط. ومن هنا جاءت كثير من الآيات القرآنية بأحكام تعمّ الناس جميعاً. وتطرقت هذه الآيات إلى بعض الأحكام في المعاملات المالية التي يُطلب من الناس جميعهم الالتزام بها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾[النساء: ٥٨]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطففين: ١ - ٣]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي

مرابحة أو وضيعة. أما إذا كان البيع تولية، فذهب الشيخان(أبو حنيفة وأبة يوسف) من الحنفية في الأظهر إلى أنه: للمشتري أن يحط قدر الخيانة ولا ضرر في ذلك على البائع.. انظر تفصيل ذلك: أستاذنا الدكتور أحمد الحجي الكردي، **فقه المعاوضات**، (ص/٣٤٦- ٣٤٨). وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل أثناء الحديث عن المرابحة.

يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ﴾[البقرة: ٢٧٥].

إن تلك الأوامر والنواهي والتوجيهات ليست خاصة بالمسلمين دون غيرهم، بل هي للناس جميعاً، وقد بين الله عز وجل أنه خلق الناس جميعاً، وجعلهم شعوباً وقبائل من أجل أن يتعارفوا، ويتعاونوا على البِّر والتقوى، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣]. وجعل الله سبحانه وتعالى ميزان القرب منه، والتفاضل بين العباد، هو تقواه سبحانه وتعالى. وأضاف النبي ﷺ معياراً آخر وهو العمل على نفع الناس، فبمقدار ما يؤدي الإنسان من منافع للناس بمقدار ما يكون قريباً وحبيباً لله عزّ وجل. فقال النبي ﷺ: «الخلق عيال الله أحبهم إلى الله أنفعهم لعياله»[1].

وأما واقعية الاقتصاد الإسلامي فتجلت في نظرته الاقتصادية إلى واقع الفرد والمجتمع فيرى متطلباته من خلال الواقع الذي يعيش فيه، فينظر إلى إمكاناته وظروفه، وبيئته، وطبيعته، وفطرته... فلا يحمله من التكاليف ما لا يطيق، ولا يفرض عليه ما لا يستطيع أداءه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فلا يُحَرم الفرد من سلوكه وتصرفاته الاقتصادية التي تنسجم مع طبيعته الإنسانية، وفطرته البشرية، لذلك أعطاه كلّ ما ينمّي هذه الطبيعة، فشرع الله

---

(١) مسند البزار، مسند أنس، (١٣/٣٣٢)، رقم (٦٩٤٧)، والمعجم الأوسط للطبراني، حرف الميم، من اسمه محمد، (٥/٣٥٦)، رقم (٥٥٤١)، وشعب الإيمان للبيهقي، (٩/٥٢١)، رقم (٧٠٤٥).

عزجل وجل للإنسان حق الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية، لكنه قيد هذه الحقوق بما يتلاءم مع نظرته إلى واقع الإنسان، والمجتمع الذي يعيش فيه، وما يصلح لهما.

هذه الواقعية التي أقام الاقتصاد الإسلامي مخططه الاقتصادي على أساسها، ميّزته من النظم الاقتصادية الأخرى التي نظرت إلى الإنسان نظرة خيالية، ورسمت له أهدافاً غير واقعية. فالاشتراكية حرمت الفرد من حقه في التملك، أو الحرية الاقتصادية، فصادمت طبيعة الإنسان وفطرته، وتجاهلت الواقع الذي يَستمد منه حاجاته. بينما أعطت الرأسمالية الفرد الحرية المطلقة فتناست حاجة المجتمع والواقع إلى تقيدها.